الفصل الثاني

وزارة على ماهر

الإفراج عن المعتقلين السياسيين

بعد تنازل الملك ورحيله أراد قادة الثورة التقرب إلى الناس بترشيد استهلاك الحكومة ، والإفراج عن المعتقلين السياسيين ، وفي ذلك يقول محمد نجيب :

" انتهت مأموريتي (بتنازل الملك عن العرش وحيله) في الإسكندرية، وظهر اليوم التالي عدنا إلى القاهرة، وعادت معنا الحكومة من المصيف بعد أن كانت تضيع الوقت والمال هناك على حساب الدولة .

وأخلينا مبنى الحكومة في بولكلي وأعطي للجامعة التي سميت باسم جامعة الإسكندرية، بعد أن كانت تسمى بجامعة فاروق تماماً كما غيرنا اسم جامعة فؤاد إلى جامعة القاهرة . [١] في القاهرة قبضنا على كل الحاشية وأتباع الملك، ومنهم حسين سري عامر، ومنهم كريم ثابت، وعباس حليم .. وغيرهم .

وفي القاهرة زرت في نفس يوم وصولي إليها، معسكر الاعتقال بالكلية الحربية، وقابلت زملائي القدامى من لواءات الجيش، لأطمئن على حالتهم ، وبعد أن أمضيت نصف ساعة من المرح معهم ، قلت لهم : لا أحد سيصيبه أي ضرر أبداً إلا إذا كان هناك مبرر قانوني لذلك ... وقررت الإفراج عن بعضهم في نفس اليوم، وقد أفرج عنهم جميعاً بعد ذلك ما عدا ثلاثة ، كذلك أفرج ٢٦٤ شخصاً من الذين قُبض عليهم أثناء حريق القاهرة، وأصدرنا عفواً شاملاً عن المساجين السياسيين الذين اتهموا في قضايا قبل ٢٣ يوليو ١٩٥٢ بما فيهم الشيوعيين . أردنا أن نبدأ حياة جديدة نعطي فيها الفرصة لكل سجين سياسي لكي يعيشها معنا دون اضطهاد أو قهر سياسي، كان هذا أحد أحلامي، لكن ليس كل ما يتمناه المرء يدركه فقد اعتقلت الثورة ألفاً مقابل كل فرد أفرجت عنه . " [٢]

([1]) سيأتي زمان على رجل من رجال هذه الثورة يسمي أهم المشاريع التي تقيمها الدولة باسمه : بحيرة ناصر ، استاد ناصر ، منشية ناصر ، معهد ناصر ، بنك ناصر ، ومدارس جمال عبد الناصر .

([2]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٤٧ ، ١٤٨.

لقد كانت الثورة تكسب كل يوم تأييد الناس وحبهم بفضل إخلاص وحب وتعاون كل رجالها فلم تكن قد ظهرت بعد نزعة الأنانية ، والتكالب على السلطة .

يقول محمد نجيب : " كانت الأيام الأولى التالية لطرد الملك فاروق تزحم بالمقابلات واللقاءات والاجتماعات بيننا وبين الزعماء والسياسيين وكبار رجال الدولة ، وفي تلك الأيام قابلت مصطفى النحاس باشا .

كان ذلك في الساعة الثانية من صباح ٢٨ يوليو في مقر القيادة العامة ، وكان معه فؤاد سراج الدين ، وكانا قد وصلا لتوهما من أوربا ، ومرا عليَّ وهما في طريقهما من المطار إلى البيت .. وتبادلنا عبارات المجاملة ، ولم نتحدث في أي شيء لأنهما فضَّلا العودة للمنزل ، وعلى الباب ، وأنا أودعهما ، قال مصطفى النحاس:" إني أؤيدك وأدعو الله أن ينصرك ويوفقك على الدوام . "

وظللت طوال تلك الأيام التالية استقبل وفود المهنئين من جميع الهيئات والطوائف والطبقات . وفي تلك الأيام اجتمع ضباط القيادة لأول مرة تحت رئاستي، وأصبح عبد الناصر مديراً لمكتبي .

ويشهد الله أنني أزلت حاجز العمر والرتبة والخبرة بيني وبين الضباط في مجلس القيادة، وأزلت كل الحساسيات بيني وبينهم، وكنت أناقشهم في كل صغيرة وكبيرة، وأستشيرهم فيما يعرض عليَّ من أمور وفيما نفكر في اتخاذه من قرارات . "[١]

نوايا الثوار الطيبة والصراع الحزبي المقيت

كانت لجنة قيادة الثورة ترى أنه إذا كان الملك قد عُزِل وخرج من البلاد ، وأن الإنجليز – بأمر من أمريكا – توقَّفوا عن التدخل في شئون مصر الداخلية ، فلم يعد هناك من يعوق وجود حياة برلمانية سليمة تأتي بها انتخابات نزيهة إذ أن الملك كان العقبة في سبيل قيام حياة ديمقراطية سليمة في البلاد بتزوير الانتخابات للحيلولة دون وصول حزب الأغلبية إلى الحكم ، وفرض حكومات أقلية تعمل على تنفيذ أوامره وتمكنه من حكم البلاد حكماً مطلقاً .

كانت هذه هي المشكلة الرئيسية في فساد الحكم في البلاد ، فلما نجحت الثورة وجد الثوار أنهم غير مؤهلين لحكم البلاد بأنفسهم لانعدام التجربة السياسية لهم لذا استعانوا

([1]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٤٨ ، ١٤٩.

بعلي ماهر السياسي المحنَّك الذي اعتقدوا أنه بوسعه تنفيذ ما طمحوا إليه بالتأثير على الملك للتنازل عن الحكم ومغادرة البلاد ، وفي تهيئة البلاد لإجراء انتخابات حُرَّة ونزيهة تأتي بحكومة شعبية تحظى بالأغلبية وهي في الغالب حكومة وفدية تعمل هذه الحكومة على ترسيخ حكم ديمقراطي في البلاد يقضي على كلِّ المفاسد التي جرت على يد الحكم الملكي البائد ، ويعمل على تحقيق أماني الشعب في جلاء الإنجليز وفي حياة كريمة لكل مواطن .

وهذا ما فكَّر فيه محمد نجيب بعد توديعه لفاروق ، يقول نجيب : " عدت إلى ثكنات مصطفى باشا ، وأنا لا أفكر سوى في العبارة الأخيرة التي قالها فاروق : "ليس من السهل حكم مصر " ساعتها كنتُ أتصوَّر أننا سنواجه كل ما نواجهه من صعوبات الحكم باللجوء الشعب ." [١]

هذه هي النوايا الطيبة التي كانت في ضمير رجال الثورة وهم يختارون على ماهر ليترأس أول وزارة بعد الثورة ، وهذا ما يؤكده أحد رجال هذه الوزارة وهو سليمان حافظ وكيل مجلس الدولة الذي عمل مستشاراً قانونيّاً لوزارة علي ماهر ، وكان همزة الوصل بينها وبين لجنة قيادة الثورة .

يقول سليمان حافظ في مذكراته : " إن وزارة علي ماهر لاحظت أن شباب الضباط متحمسين للانتخابات بسرعة وانتخابات تجيب أي حد والوفد موجود في ذهنهم متصورين فعلاً إنه حزب الأغلبية . " [٢]

ويعلق هيكل على كلام سليمان حافظ قائلاً : " وأنا أظن إنه في هذه اللحظة هذا كان حقيقيّاً وأنا شفتها بنفسي وناقشتها مع جمال عبد الناصر بعدها بأسبوعين ثلاثة، فعلاً الضباط جايين وتصورهم لما هو قادم انتخابات حرة تجيب الوفد في الغالب وخلاص كويس قوي ." [٣]

وعندما يطمئن رجال الثورة إلى إسناد الحكم إلى ممثلين حقيقيين للشعب فإن دورهم يكون قد انتهى ويعودون إلى ثكناتهم لإعداد الجيش للتصدي لأي عدوان خارجي على البلاد .

---

(1) نفسه ص ١٣٠.
(2) نقلا عن محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤.
(3) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤.

يقول عبد اللطيف البغدادي : " ولم يكن يخطر ببال المجلس أن يتولى هو السلطة في البلاد، ولم يرد هذا في ذهني، كما أعتقد أنه لم يخطر في فكر أحد من زملائي لا قبل قيام الثورة ولا بعد قيامها، وحزب الوفد كان يعتقد أنه هو صاحب الحق الأول في تولي الأمر بحكم أن الأغلبية الشعبية كانت تؤيده من قبل. حتى أن مصطفى النحاس نفسه عندما علم بقيام الثورة وكان عند قيامها في أوربا، فقد هرع إلى القاهرة وتوجه مباشرة من المطار إلى مبنى قيادة مجلس الثورة. وكان يرافقه فؤاد سراج الدين وبعض سياسي الحزب. وكان اعتقاده أننا لابد سنطلب منه أن يقوم بتشكيل الوزارة. وأن تعيين علي ماهر للوزارة لم يكن إلا تعييناً مؤقتاً." (١)

عبد الناصر يؤيّد الديمقراطية وإجراء انتخابات برلمانيّة

وفي أثناء مناقشة مجلس قيادة الثورة النظام السياسي الواجب اتباعه لتحقيق أهداف الثورة وموقفها من الأحزاب السياسية القائمة " اتضح أن في المجلس اتجاهين ووجهتي نظر متباينتين ، وكان جمال عبد الناصر يقود أحد الاتجاهين، وأما الاتجاه الآخر فقد تبنته مجموعة الطيارين من أعضاء المجلس، وكان الرأي الذي ينادي به جمال عبد الناصر يتركز أساساً حول القيام بعمل انتخابات برلمانية بعد ستة أشهر. وأن الحزب الذي يحصل على أغلبية الأصوات يتولى الحكم. والرأي المعارض الآخر كان يرى أن الهدف الأساسي من قيام الثورة هو العمل على تغيير الهيكل الأساسي والاقتصادي الموجود بالبلاد . وأن طرد الملك فقط لن يحقق هذا الهدف المنشود، وأن الأهداف لتي ارتبطت بها الثورة من قبل قيامها وأعلنتها في منشوراتها السرية لا يمكن أن توكل لغير الثورة لتنفيذها، خاصة أن قيادات الأحزاب السياسية كانت أغلبها من كبار ملاك الأرض والرأسماليين. ولا يمكن لتلك القيادات أن تؤمن بالأهداف التي تنادي بها الثورة . وأن تعمل على تحقيقها، وسنجد أنفسنا في المستقبل مضطرين إلى الصدام مع تلك الأحزاب. ونحن في غنى من هذا الصدام المنتظر، ولكن جمال عبد الناصر كان متمسكاً بوجهة نظره، وأن ما ينادي به يؤكد المعنى الديمقراطي للثورة، ومن أننا لم نقم بها بغرض تولي السلطة في البلاد في أيدي مجلس الثورة كقيادة جماعية ولفترة محددة إلى أن تتحقق هذه الأهداف التي نادت بها الثورة، ويتحرر الفلاح والعامل من سيطرة مالك الأرض وصاحب رأس المال ثم يتولى السلطة بعد

---

(١) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، المكتب المصري الحديث ج ١ ص ٦٩، ٧٠ .

ذلك في البلاد الحزب الذي يحصل على أغلبية الأصوات في الانتخابات البرلمانية. (١)

كان هذا هو رأي عبد الناصر الذي تمسَّك به ودافع عنه لدرجة أن جمال عبد الناصر اضطرَّ أغلبية مجلس قيادة الثورة للخضوع رأيه !

يقول عبد اللطيف البغدادي : " وبعد أن استمرت المناقشة داخل المجلس بصورة حامية وعنيفة في بعض الحالات رئي أخذ الأصوات على استمرار الأحزاب القائمة كما هي أو إلغائها على أن يحل محلها قيادة جماعية ممثلة في مجلس قيادة الثورة ولفترة زمنية محددة، وتبين عند التصويت أن الأصوات متعادلة ولكن صوت رئيس المجلس محمد نجيب رجَّح الرأي المخالف لرأي جمال عبد الناصر. ونتيجة لهذا القرار فقد امتنع جمال عبد الناصر عن حضور جلسات المجلس من اليوم التالي ولزم منزله رافضاً الاستمرار في العمل احتجاجاً منه على هذا القرار. وذهب إليه جمال سالم وعبد الحكيم محاولين إقناعه بالالتزام والخضوع لرأي الأغلبية كما جرت العادة بيننا وطبقاً للائحة التي تنظم عملنا. ولكنه ظل متمسكاً بموقفه. (٢)

كيف أفسد رئيس الوزراء ورجلا مجلس الدولة الحياة الديمقراطية ؟

غاب عن عبد الناصر ودعاة الديمقراطية في مجلس قيادة الثورة شيء مهم جداً يَحُول دون تحقيق ما كانوا يطمحون إليه وهو عداء رئيس الوزراء على ماهر الشديد للوفد لذا فإنه سيسعى جاهداً هو وعبد الرزاق السنهوري (رئيس مجلس الدولة) وسليمان حافظ (وكيل مجلس الدولة) إلى القضاء على حزب الوفد والحيلولة دون وصوله إلى الحكم في أي انتخابات قادمة .

وفي ذلك يقول أحمد حمروش : " ورغم أن سليمان حافظ والسنهوري كانا يستهدفان إقامة حكم برلماني بأسلوب جديد في الانتخابات يحرم الوفد من أغلبيته المطلقة التي كان يتمتع بها .. سليمان حافظ كان حريصاً أشد الحرص على عدم دعوة البرلمان الوفدي المنحل، مناضلاً من أجل ذلك بكل الطرق الممكنة وذلك لخلاف سياسي عميق بينه كرجل من رجال الحزب الوطني وبين الوفد كحزب جماهيري . " (٣)

---

(1) مذكرات عبد اللطيف البغدادي ، المكتب المصري الحديث ج ١ ص ٧٠

(2) نفسه ص ٧١

(3) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " الجزء الأول مرجع سابق ص ٢٣٦.

لذا نادت وزارة علي ماهر بتطهير الأحزاب من أجل خلق صراع بين قادة كل حزب وتفتيت وحدتهم وهذا ما حدث بالفعل ، وكثير من الناس يظن أن فكرة تطهير الأحزاب فكرة مجلس قيادة الثورة وهذا غير صحيح فهي فكرة علي ماهر ووزارته، كما أن فكرة إلغاء دستور ٢٣ لم تكن فكرة رجال الثورة أيضاً إنما كانت فكرة سليمان حافظ والسنهوري عدوي الوفد .

وطبقاً لرواية لسليمان حافظ وبخط يده .. ، وهو شاهد هنا لا يمكن أن تكون شهادته موضع تجريح، يقول إن خطة علي ماهر كما سمعها منه، هي لو طبَّقنا الدستور سيأتي برلمان الوفد ليحلف الأوصياء أمامه وهذا معناه رجوع الوفد للحكم. وهم من أعداء الوفد .

لذا اقترح سليمان حافظ والسنهوري على علي ماهر تأجيل الانتخابات لمدة ستة أشهر كفترة انتقالية يعمل فيها قانون انتخابي جديد يكفل عدم وصول الوفد إلى الحكم وتحمَّس علي ماهر لهذه الفكرة . [١]

ولقد قاومت لجنة قيادة الثورة اتجاه علي ماهر إلى حل الأحزاب، وإلغاء الدستور، والعبث بالحياة النيابية " فما إن أذاع علي ماهر في ١٠ أغسطس سنة ١٩٥٢ أن الجيش متفق مع الحكومة على حلِّ الأحزاب السياسية ، حتى سارع اللواء محمد نجيب بوصفه قائد الجيش في بيان صادر صباح اليوم التالي ١١ من أغسطس إلى نفي ذلك النبأ مؤكداً أن الجيش قد اتفق على ضرورة إجراء الانتخابات النيابية في موعد أقصاه شهر فبراير سنة ١٩٥٣ ، كما أدلى اللواء محمد نجيب بحديث لمراسلي الصحف الأجنبية أكَّد فيه أن الجيش لن يسمح لأحد بأن يعتدي على الدستور، وأن كل من يحاول ذلك سوف يقول له الجيش : قف . من أنت ؟

ولاقت هذه التصريحات الصادرة من قائد حركة الجيش ترحيباً حسناً وارتياحاً لدى الكثيرين وعلى صفحات الجرائد المحلية المناضلة من أجل قيام حياة نيابية أفضل . " [٢]

([1]) راجع حديث محمد حسنين هيكل في برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤.
([2]) دكتور وحيد رأفت " فصول من ثورة ٢٣ يوليو " دار الشروق ط ١ ص ٣٥.

وكتب أحمد أبو الفتح رئيس تحرير جريدة المصري (الوفدية) يؤيد منحى لجنة قيادة الثورة إلى إقامة حياة نيابية سليمة ، ويقاوم نزعة على ماهر – عدو الوفد اللدود – وغيره إلى تكريس دكتاتورية عسكرية .

كتب أحمد أبو الفتح سلسة مقالات في سبتمبر سنة ١٩٥٢ بعنوان " إلى أين ؟ " جاء في إحداها بتاريخ ٧ سبتمبر : " والله وحده يعلم كم كانت فرحتي يوم أن نجح الانقلاب ، ولم يكن مبعث فرحتي عزل الملك فحسب ، وإنما كانت فرحتي منبعها – إلى جوار عزل الملك – إصرار القائمين بالحركة على المحافظة على الدستور ، وأستطيع أن أقرر أن فرحتي لعزل الملك كانت كل أسبابها مستمدة من أن في زواله تمكينا للحياة الدستورية ، واسترداد الشعب لحقوقه ؛ لأن فاروق كان السد المنيع الذي يمنع هذا الشعب من ممارسة حقوقه الطبيعية . " [١]

وحذَّر أحمد أبو الفتح في مقاله من أولئك المنافقين الذين يحاولون التبشير بما يسمونه الدكتاتورية العادلة ، إغراء الجيش على أن يحكم حكماً عسكريّاً، ويضرب بالدستور، والحياة النيابية عرض الحائط، ويزينون له مزايا الحكم العسكري المطلق، ومن بعض الصحف المأجورة التي تضرب على هذا الوتر الحساس بعد أن ساهمت بتثبيت دعائم الفساد في العهد الماضي . " [٢]

وبدأ على ماهر ووزارته في التقرب من رجال الثورة في محاولة لكسب مودتهم وسحبهم إلى بحر السياسة الناعم وذلك بتلبية بعض طلباتهم مثل : رغبتهم في إلغاء الرتب والألقاب المدنية .

لذا قرر مجلس الوزراء في ٢ أغسطس سنة ١٩٥٢ إلغاء الرتب والألقاب المدنية، فلم يعد هناك بيك أو باشا، وأن يلقب رؤساء مجالس الوزراء العاملين والسابقين بلقب الرئيس .

الوصاية على العرش وأول خروج عن الدستور

كما ذكرت كان الثوار راغبين في تطهير البلاد من الفساد والمفسدين وإقامة الدستور لذا عهدوا إلى فقهاء الدستور والقانون بتدبير الموقف القانوني والدستوري لكل ما يتخذون من قرارات، وكان أن اقترح محمد نجيب جعل سليمان حافظ مستشاراً قانونيّاً لوزارة علي ماهر وقد كان .

---

(1) دكتور وحيد رأفت " فصول من ثورة ٢٣ يوليو " مرجع سابق ص ٣٥ ، ٣٦.
(2) نفسه ص ٣٦.

" كان علي ماهر قد وصل إلى الإسكندرية يوم ٢٤ يوليو وأقسمت وزارته اليمين القانونية ، واستدعي إليه سليمان حافظ مستشار رئاسة مجلس الوزراء المنتدب من مجلس الدولة ليعد له التشريعات المطلوبة بناء على طلبات محمد نجيب." [١]

وكانت أهم المشاكل الدستورية التي واجهت لجنة قيادة الثورة بعد تنازل الملك ورحيله هي نظام الحكم . وكان فاروق قبل رحيله بدقائق قد طلب من رئيس الوزراء، علي ماهر باشا، إعداد الأمور لابنه، أحمد فؤاد، الذي أصبح ملكاً لمصر. وفي الثامنة مساء ٢٦ يوليو ١٩٥٢ عقد مجلس الوزراء اجتماعه، برئاسة علي ماهر باشا، وأصدر البيان الآتي : " في الوقت الذي نزل فيه الملك فاروق الأول عن العرش لولي عهده، وغادر الديار المصرية، ينادي مجلس الوزراء بحضرة صاحب الجلالة ، أحمد فؤاد الثاني، ملكاً لمصر والسودان، ويدعو الله أن تنعم البلاد في عهده، بما تصبو إليه من رقي ومجد وسيادة . "

في ٤ ذي القعدة عام ١٣٧٢ . ٢٦ يوليه عام ١٩٥٢

ثم أعلن المجلس البيان التالي : " بعد أن نودي بحضرة صاحب الجلالة ، أحمد فؤاد الثاني، ملكاً لمصر والسودان، يعلن مجلس الوزراء أنه تولى، منذ اليوم، سلطات الملك الدستورية، باسم الأمة المصرية، وتحت مسئوليته، إلى أن يحين الوقت، الذي يجب عليه فيه أن يسلم مقاليدها، إلى مجلس الوصاية، وفقاً لأحكام الدستور . " .

وفي العاشرة مساء انفض مجلس الوزراء، بعد أن انتهى من إعداد الوثائق المفصلة بالتنازل، والمناداة بولي العهد، ومباشرة مجلس الوزراء سلطات الملك الدستورية، حتى تشكيل مجلس الوصاية. وفي الحادية عشرة مساء، أذيعت الوثائق الخاصة بتنازل الملك، والمناداة بالملك أحمد فؤاد الثاني .

يقول محمد نجيب في مذكراته: "ولم يكن ممكناً أن يحكم مصر طفل، طُرِد أبوه إلى المنفى. فماذا نفعل في هذا الوضع ؟ معظم أعضاء مجلس القيادة طالبوا بإقامة الجمهورية، لكنني أقنعتهم أن التحضير للجمهورية التي ستحل محل الملكية، يحتاج إلى وقت. وكان، من رأي الإخوان المسلمين، إسقاط الملكية، وإعلان الخلافة الإسلامية فوراً. وكان من رأيي تشكيل مجلس الوصاية على العرش. ووافق الجميع.

([1]) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " الجزء الأول مرجع سابق ص ٢٢٦.

لكن كانت هناك عقبة دستورية كبيرة أمام تشكيل هذا المجلس ، فالدستور ينص (مادة ٥١) على ألا يتولى أوصياء العرش عملهم إلا بعد أن يؤدوا أمام مجلس النواب والشيوخ مجتمعين اليمين الذي يؤديها الملك أمامها قبل مباشرة سلطته الدستورية .. والدستور ينص (مادة ٥٢) على أنه عند وفاة الملك يجتمع البرلمان بحكم القانون خلال عشرة أيام من الوفاة ، فإن كان المجلس منحلاً ، وكان الموعد المحدد المعين لاجتماعه بعد انتخابات أعضائه يجاوز اليوم العاشر وجب أن يعود المجلس المنحل للعمل حتى يجتمع المجلس الذي يخلفه .

والدستور ينص (مادة ٥٥) على أن يتولى مجلس الوزراء بصفة مؤقتة سلطات الملك الدستورية حتى يؤدي أوصياء العرش اليمين أمام البرلمان على أنه رغم كل هذه النصوص ، فإن الدستور لم يذكر لنا أي شيء عن حالتنا التي نحن فيها الآن ، حالة ملك معزول ، تنازل عن العرش لابنه الطفل . هل ننفذ نصوص الدستور التي ذكرتها على الحالة ؟ أم أن الثورة تُجبُّ كل شيء . " [١]

بحث مجلس الوزراء ، عدة مسائل، منها الأثر الدستوري في دعوة البرلمان، بمجلسيه، للانعقاد. ولكن لم ينته البحث إلى اتجاه معين .

وقد كانت هذه المسألة فرصة لإثارة النزعات الحزبية القديمة، فحزب الوفد يؤمل في أن يعقد مجلس النواب المنحل، الذي كان يمثل فيه بأغلبية كبيرة، بينما ترى الأحزاب المعارضة له أن مادة الدستور لا تنطبق، إلا في حالة وفاة الملك، إذ نصت المادة ٥٢ على: "أثر وفاة الملك يجتمع المجلسان، بحكم القانون، في مدى عشرة أيام من تاريخ الوفاة. فإذا كان مجلس النواب منحلاً، وكان الميعاد المعين في أمر الحل للاجتماع، يتجاوز اليوم العاشر، فإن المجلس القديم يعود للعمل حتى يجتمع المجلس، الذي يخلفه ". وتنص المادة ٥٤ على : " في حالة خلو العرش، لعدم وجود من يخلف الملك، أو لعدم تعيين خلف له، وفقاً لأحكام المادة السابقة، يجتمع المجلسان، بحكم القانون، فوراً في هيئة مؤتمر لاختيار الملك".

بينما كانت هذه الأحداث الدرامية تتوالى، أبرزت جريدة المصري الوفدية في صدر الجريدة العنوان التالي: دعوة البرلمان المنحل، خلال عشرة أيام، للانعقاد (يلي ذلك) أصبح، في حكم المقرر، دعوة البرلمان المنحل إلى الاجتماع، خلال عشرة أيام، كما

([1]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٥٠ ، ١٥١.

يقضي بذلك الدستور، لتفض أمامه رسالة الملك السابق، الخاصة بمن اختارهم، أعضاء في مجلس الوصاية. وسيكون من حق البرلمان أن يقر الأسماء، التي اختارها الملك، أو أن يعدلها بما يراه في صالح البلد. كما أعلنت الجريدة عن اجتماع الهيئة الوفدية، في يوم الاثنين ٢٨ يوليه، بالنادي السعدي. ورد رئيس حزب الأحرار الدستوريين، الدكتور محمد حسين هيكل باشا، عن حكم الدستور، في حالة تنازل الملك، فقال: أنه (أي الدستور) جاء خلواً من النص في هذه الحالة .

ولوضع حد لهذه المناورات الحزبية، أعلن رئيس الوزراء أن قيادة الحركة أوضحت له موقفها بقولها: "إننا لم نقم بحركتنا هذه ليكسب منها محترفو السياسة، وإنما قمنا بحركتنا، وهدفنا الأول مصلحة البلاد" وعلق عليّ ماهر على ذلك بقوله: "وعلى هدى هذا الاتجاه سيعمل مجلس الوزراء حتى تجتاز البلاد هذا الظرف الدقيق".

فقهاء الدستور يعبثون به كرها للوفد وتزلفا لقادة الثورة

رغم دراسة محمد نجيب للقانون إلا أنه ترك رجال القانون يدبرون أمر الوصاية، ولم يتدخَّل أي من لجنة القيادة في أمر الوصاية واثقين من أن رجال القانون سيطبقون نصوص الدستور فيصدرون أمراً باستدعاء البرلمان الوفدي المنحل، للانعقاد طبقاً للدستور، ليحلف أمامه الأوصياء ولكن يا للعجب فإن مجلس الدولة الذي يرأسه الفقيه الدستوري الكبير عبد الرزاق السنهوري ، ووكيله سليمان حافظ قد خرج على أحكام الدستور نكاية في الوفد ، وتزلفاً لرجال الثورة ، وتدعيماً لسلطة وزارة علي ماهر .

يقول خالد محيي الدين : " وقع الجميع في المأزق، فقد كان من الضروري أن يدعى مجلس النواب ليصادق على قرار التنازل، وعلى تشكيل مجلس الوصاية على العرش، واقترح البعض دعوة مجلس النواب لإنجاز هذه المهمة، ثم يحل على الفور، ذلك أن استمراره سوف يعني عودة حكومة الوفد فوراً. لكن وحيد رأفت أفهم الضباط أن دعوة مجلس النواب ثم حله، سيعني، وفق أحكام الدستور، ضرورة إجراء انتخابات نيابية، في ظرف ستين يوماً. وكان رأي وحيد رأفت بمفرده، أمام مستشاري مجلس الدولة، أن التنازل، مثل الوفاة والمرض؛ لأن الدستور ملكي لا يمكن أن يأتي فيه التنازل، ولذلك كان لابد من تطبيق حالة التنازل، مثلها مثل المرض، والوفاة، أي دعوة مجلس النواب لإقرار الوصاية، أما باقي المستشارين، فقد كان رأيهم أنها حالة

جديدة، تستدعي وضعاً جديداً، يمكن فيه اعتبار مجلس الوزراء هو السلطة التشريعية، وهو الذي يعين مجلس الوصاية نيابة عن مجلس النواب . [١]

ويعلِّق محمد نجيب على قرار مجلس الدولة فيقول : " ولا أعرف ماذا دفع مجلس الدولة لإصدار هذه الفتوى ؟ هل هو الخوف من الضباط ؟ هل هي محاولة من البعض لتقديم خدماته إلى السلطة حتى وإن كان الدستور هو الثمن ؟

لا أعرف بالضبط ، كل ما أستطيع أن أجزم به أني لم أكن مستريحاً لصحة هذه الفتوى ، ولكن ماذا أفعل ؟ وماذا أقول أمام أغلبية قانونية في مجلس الدولة أيدت هذه الفتوى ، التي وافقت عليها الحكومة أيضاً ، ورحب بها أغلب ضباط القيادة وتحمسوا لها .

ثم إن الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة هو الذي رأس الاجتماع بنفسه .

لقد فصَّلوا قانوناً حسب الحاجة . فبركوا القانون !

وبعد أقل من أسبوع على رحيل الملك كنَّا نسير في طريق تكييف القوانين الذي انتهى بنا إلى هاوية اللا قانون بعد ذلك . وأنا الآن أعتبر هذا الخطأ الصغير بداية مشوار من الأخطاء التي لم نكن مسئولين عنها ، وإنما كان المسئول عنها الخوف من الضباط . " [٢]

رأي عبد الناصر ومشكلة الوصاية على العرش

أما عن رأي عبد الناصر في مشكلة الوصاية فيقول خالد محيي الدين : " قال عبد الناصر إنه يوافق على دعوة مجلس النواب، ثم حله، ودعوة الناخبين لانتخاب مجلس جديد، وفق أحكام الدستور، خلال ستين يوماً، ولكن ضباط المدفعية والطيران وقفوا ضد هذه الفكرة بشدة، وقالوا بصراحة إنهم قاموا بالحركة، ولن يسلموها للآخرين جاهزة. حاول عبد الناصر أن يفهمهم أننا التزمنا أمام أنفسنا، وأمام ضباط الجيش، وأمام الشعب، باحترام الدستور، واحترام الحياة النيابية، لكنهم تكاتفوا ضده، ووجد عبد الناصر نفسه وحيداً، في مواجهة ما يشبه الإجماع. وكان يعرف أنني سأقف معه

([1]) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مرجع سابق ص ١٦٨.
([2]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٥٢.

بالقطع، ولهذا قلب الدنيا بحثاً عني. وعندما وجد عبد الناصر نفسه وحيداً أعلن أنه سيستقيل وترك الاجتماع إلى بيته، وأسرعوا خلفه، وعاد عبد الناصر، لكنه عاد متنازلاً عن فكرته . [١]

لماذا تراجع عبد الناصر عن أحكام الدستور؟

ترى ما سبب تراجع عبد الناصر عن الدفاع عن أحكام الدستور والديمقراطية والحياة النيابية يقول خالد محيي الدين : " سألت عبد الناصر في دهشة: ولماذا تراجعت عن وجهة نظرك، فهي وجهة النظر الصحيحة؟ قال: أصل الحقيقة وجدت أن المسألة لا تستحق أن ننقسم بشأنها، ومش ضروري نعمل انتخابات بعد شهرين، ممكن بعد ثلاثة أو أربعة، وقال: لاحظ أن إحنا عندنا مشاكل، فرشاد مهنا بدأ يرجع المدفعية ويكتلها وراءه، وعبد المنعم أمين (مدفعية كذلك) "لسه جديد معنا ومش مضمون"، فأنا قلت أتراجع حتى نعيد الإمساك بالخيوط في أيدينا. وأراد عبد الناصر أن يتخلص من نفوذ رشاد مهنا في المدفعية، وفي الجيش عموماً، فقرر أن يعينه في مجلس الوصاية على العرش، وكان بذلك يرضي غروراً مشحوناً ومتأججاً، عند رشاد مهنا، لكنهم اكتشفوا أن الدستور يشترط أن يكون عضو مجلس الوصاية وزيراً، فعين وزيراً ثم عينه مجلس الوزراء في مجلس الوصاية. وهكذا بدأت حسابات السلطة تتدخل فيما بيننا. تلك الحسابات التي كان جمال عبد الناصر أول من مارسها، وأكثر من أتقنها. " [٢]

وخضع عبد الناصر لرأي فقاء الدستور ؛ خوفاً من انقسام الضباط ، كما خضع محمد نجيب أمام أغلبية قانونية في مجلس الدولة أيدت هذه الفتوى ، التي وافقت عليها الحكومة أيضاً ، ورحب بها أغلب ضباط القيادة وتحمسوا لها .

وفي ٢ أغسطس قرَّر مجلس الوزراء تأليف هيئة الوصاية المؤقتة للعرش من الأمير محمد عبد المنعم، وبهي الدين بركات، ومحمد رشاد مهنا. وكان هذا القرار بناء على فتوى من الجمعية العامة لقسم الرأي بمجلس الدولة تحت رئاسة الدكتور عبد الرزاق السنهوري رئيس مجلس الدولة. واعتبر سليمان حافظ هذا الموقف انتصاراً له فقال في مذكراته التي كتبها وأودعها صديقه مصطفى مرعي الذي تفضَّل بإطلاعي

---

(1) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مركز الأهرام للترجمة والنشر ص ١٦٨ .
(2) نفسه ص ١٦٨، ١٦٩.

عليها بالحرف الواحد : "باء الوفد بالخيبة، وبؤت مع السنهوري بالفوز بما كنا نبغيه من علي ماهر. " [١]

ومنذ تلك اللحظة يتعاون علي ماهر مع القانونيين : السنهوري ، وسليمان حافظ على اتخاذ كل التدابير التي من شأنها القضاء على الوفد وشعبيته والحيلولة دون وصوله إلى الحكم حتى ولو كانت تلك التدابير تخالف الدستور والقانون !

ويدهش خالد محيي الدين لهذا : " إذ وجد أن أساطين القانون الدستوري ، والذين تحدثوا عن الدستور والبرلمان كانوا يستحثون الضباط ويحرضونهم على تأجيل الانتخابات ورفض اجتماع مجلس النواب ، ومن تأجيل قضية الديمقراطية .

وللتاريخ أسجل أن الدكتور عبد الرزاق السنهوري وسليمان حافظ وعلي ماهر كانوا جميعاً يحرضون على تجاهل البرلمان والدستور ، وطبعاً الكثرة الغالبة من الضباط الذين يستجيبون لذلك ويتقبلونه بحماس ، وبحكم أنهم يستشعرون مصلحتهم في الاستمرار في حكم البلاد بأنفسهم . " [٢]

درس في خطورة العبث بالدستور والقانون

في المبادئ العامة للقانون الدستوري يُعْرف الدستور على أنه مجموعة المبادئ الأساسية المنظمة لسلطات الدولة والمبينة لحقوق كل من الحكام والمحكومين فيها، والواضعة للأصول الرئيسية التي تنظم العلاقات بين مختلف سلطاتها العامة .

فالدستور تشريع قانوني ينظم العلاقة بين الدولة والمجتمع، بين السلطة والمجتمع المدني. وسواء أكان الدستور ثريّاً في ضمانات الحرية، أو بخيلاً بها، فالدستور يرمي نظريّاً إلى إلغاء الصراع السياسي العنفي، واعتماد التسوية الحرة أو المفروضة قاعدة للسلم الاجتماعي .

والاعتداء على الدستور والقوانين المنبثقة عنه افتئات على الشعب وحافز على العنف السياسي، وزعزعة للسلام الاجتماعي .

وهذا ما حدث في مصر بعد أن عبث – مع الأسف – فقاء الدستور به بدأت حالة من الفوضى تسري بين أفراد المجتمع ، وخاصة الطامعين في السلطة ، فقد فتح اعتداء فقهاء الدستور الباب أمام رجال الثورة واسعاً للعبث بالدستور والقوانين بل

---

(1) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليو " الجزء الأول مرجع سابق ص ٢٣٧.
(2) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مرجع سابق ص ١٨٠.

والموافقة – بعد ذلك – على إلغاء الدستور ، وإعطاء لجنة قيادة الثورة الحق في فعل ما تشاء دون الطعن عليه ، والبدء في التكريس لدكتاتورية عسكرية رزحت مصر تحت نيرها أكثر من ستين عاماً حتى قامت ثورة ٢٥ يناير ٢٠١١ م وثورة التصحيح في ٣٠ يونيو ٢٠١٣ .

لقد ترتَّبت على عبث مجلس الدولة بالدستور نتيجتان خطيرتان أولها : هوان رجال القانون في أعين رجال الثورة وتحوُّل رجال الثورة من الاعتماد عليهم إلى التخلص منهم بل الاعتداء عليهم كما سيحدث مع السنهوري لاحقاً في أزمة مارس ١٩٥٤ ، وثانيهما : طمع بعض قادة الثورة في السلطة وسعيه الحثيث للوصول إليها بأية وسيلة .

وقد انتقدت الصحف واقعة الاعتداء على الدستور ، فقال أحمد أبو الفتح في جريدة المصري (عدد ٧ سبتمبر ١٩٥٢) : " في اعتقادي أن الخطأ قد بدأ يوم أن أفتى قسم الرأي في مجلس الدولة فتواه في مجلس الوصاية المؤقت ، وتلاه خطأ آخر يوم أن تمسك علي ماهر بهذه الفتوى ، ويوم نادى بعض الكتاب بالفقه الثوري، وأقول إنه في تلك الأيام بدأت الأخطاء فقد جانب الجميع نص الدستور الذي أعلن الجيش أنه عماد ثورته .. وبدأت الأخطاء وأخذ كل خطأ برقبة آخر ، وإذا بأعاصير الأخطاء تهب ذات اليمين ، وذات الشمال ، ومن فوق ، ومن تحت، والمرء وسط كل ذلك ذاهل ، تائه ، يحاول أن يصد هذا فيصرعه ذلك . " [١]

ويعلِّق محمد نجيب على رأي أحمد أبو الفتح فيقول : " وأحمد أبو الفتح وغيره عندهم حق . لكن ماذا نفعل وهذا رأي أهل الفقه والقانون ؟ قضي الأمر إذن ، وأصبح علينا اختيار أسماء مجلس الوصاية . اقترحوا الأمير محمد عبد المنعم ، فوافقت . واقترحوا بهي الدين بركات ، فوافقت . واقترحوا رشاد مهنا، فاعترضت، وكان لاعتراضي ما يبرره .. فرشاد مهنا ضابط وأنا لا أريد أن أزج بالجيش فيما لم يخلق له ، ثم إنني خشيت عليه أن لا يعرف حدوده في هذا المنصب ، الذي يحل فيه محل الملك . وحدث ما خشيته بالضبط . فبعد أن ألحَّ زملائي في المجلس على قبول

([1]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٥٣.

تعيين ، رشاد مهنا كوصي ، وافقت وعين رشاد مهنا وزيراً للمواصلات، بصفة شكلية ليستحق عضوية مجلس الوصاية دستوريّاً . " [١]

بداية التطهير واختراق المصالح المدنية

بدأ عبد الناصر ومعه جماعة من مجلس القيادة في التخلص من الضباط الكبار في الجيش إما بتعينهم في وظائف مدنية، فمن ناحية يضمنون ولاءهم ، ومن ناحية أخرى يبعدونهم عن الجيش مجال نفوذهم ، أو بمحاكمتهم والزج بهم في السجون. وبهذا بدأ كثير من ضباط الجيش الكبار يتغلغلون في الوظائف المدنية التي لم يكونوا مهيئين لها تاركين مواقعهم في الجيش التي هي مجال تخصصهم ، كل هذا من أجل أن يضمن عبد الناصر وجماعته ولاء الجيش لهم تمهيداً للسيطرة على الحكم لأن الجيش حينئذ كان أداة الحكم .

يقول محمد نجيب : " كان تعيين رشاد مهنا في منصب كبير، خارج الجيش فاتحة لتعيين ١٨ من اللواءات، وكبار الضباط، في وظائف مدنية ودبلوماسية. وتولد في داخلي إحساس بأننا فتحنا باباً أمام باقي الضباط ليخرجوا منه إلى المناصب المدنية ذات النفوذ القوي والدخل الكبير وحاولت قدر استطاعتي إغلاق هذا الباب، وابتعاد الجيش عن الحياة المدنية، وعودته إلى الثكنات، وترك البلد للسياسيين. لكن كان الوقت، على ما أعتقد، قد فات. فقد اخترق العسكريون كل المجالات، وصبغوا كل المصالح المدنية، باللون الكاكي .

فمن العسكريين كونًا لجان تطهير الجيش، التي طهَّرت حوالي ٨٠٠ ضابط في المشاة، والبحرية والطيران، والشرطة أيضاً . وأحالت بعضهم إلى الاستيداع، وقدمت البعض الآخر إلى محكمة الثورة. ومن العسكريين كونًا لجان تقصي الفضائح، مثل فضيحة الأسلحة الفاسدة، وفضيحة بورصة القطن، وفضيحة بيع أراضي الحكومة، بطرق غير قانونية. ومن العسكريين كونًا محكمة الثورة، التي صادرت أموال الذين أثروا، بطرق غير مشروعة، وأمرت بإنفاق هذه الأموال على بناء المدارس، والمستشفيات، والإسكان الشعبي. [٢]

---

(1) نفسه ص ١٥٣.
(2) نفسه ص ١٥٦.

يقول حمروش : " بدأ الانضباط العسكري يفقد طابعه القديم ، وأخذت اتصالات الضباط تمتد خارج حدود الجيش ، ولم يعد الأمر يعد قاصراً على الضباط الأحرار وحدهم ، وإنما أتيحت الفرصة أيضاً لعدد آخر من الضباط الذين تميزوا بالمهارة في التقرب ، والقدرة على التلون .

وكان صعباً على مجلس القيادة في مرحلته الأولى وخلال دوامة الاجتماعات والاتصالات أن يقيم تنظيماً أو يصدر تعليمات تمنع من الاندفاع إلى هذا المجال الجديد . [١]

وهكذا بدأ ضباط الجيش يتخلون عن الدفاع عن الوطن ضد عدوه الخارجي ليبسطوا نفوذهم على المواطنين داخل الوطن ، وبهذا خسر الوطن حماة حدوده الخارجية ، كما خسر ساسة شئونه الداخلية .

من كان وراء الدعوة إلى تطهير الأحزاب ؟

كانت جميع تصريحات قادة الثورة منذ صباح ٢٤ يوليو تؤكد عزمهم على عدم التدخل في شئون السياسة وإسنادها إلى أهلها ، وقد بين محمد نجيب ذلك جليّاً في الرابعة عصر يوم ٢٤ يوليو ١٩٥٢، في المؤتمر الصحفي الذي اشترك فيه مندوبو الصحف المصرية والأجنبية، ووكالات الأنباء .

وكانت تصريحات نجيب تشتمل على عزم الضباط على ألا يتدخلوا في السياسة؛ فحركتهم غير سياسية على الإطلاق، وأن هدفهم تطبيق الدستور الذي ينص على أن مصر ملكية دستورية ، وأنهم لا يفكرون في إشراك رجال القوات المسلحة في الانتخابات ، وأن إشراف الجيش على الإذاعة، والأماكن، التي يعسكر فيها سيظل حتى تتبين القيادة أن الأمور تحسنت. وأن الأمن قد استتب وأن الحركة حققت النتائج التي أردناها للوطن والجيش .

يقول سليمان حافظ في مذكراته ص ٧٦ : " كان في مقدمة غايات الثورة العودة بنظام الحكم إلى البلاد إلى سيرته الدستورية وذلك بإعادة الحياة البرلمانية ولكن على أساس نظيف وسليم . " [٢]

([1]) أحمد حمروش " ثورة ٢٣ يوليه " الجزء الأول مرجع سابق ص ٢٣٨.

([2]) نقلا عن محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/٨.

لكن هذه الغاية لم تكن على هوى علي ماهر ولا القانونيين فأوحوا إلى لجنة القيادة بأن الأحزاب الحالية – وخاصة حزب الوفد – أحزاب فاسدة لا تعمل لمصلحة البلاد إنما لمصالح أصحابها الخاصة كممثلين لطبقة الإقطاعيين وكبار الرأسماليين، وإذا سارعنا بإجراء انتخابات برلمانية فإنها حتماً سوف تأتي بهؤلاء وتعود مصر إلى سيرتها الملكية الأولى لذا اقترح الدكاترة الثلاثة – على حد تعبير هيكل – علي ماهر، والسنهوري، وسليمان حافظ أن تقوم الأحزاب بتطهير نفسها، وتعديل قانون الانتخاب وهذا لن يتأتى قبل مرور ستة أشهر .

وفي ذلك يقول حسنين هيكل : " الدكاترة الثلاثة هم الذين طرحوا قضية ضرورة أن تقوم الأحزاب بتطهير نفسها وتبنُّوا هذا الشعار .. ثم جرى تبنيه من جانب الضباط .. وكانت فترة الستة أشهر هي الفترة اللازمة لكي تقوم الأحزاب بتطهير نفسها وأولها الوفد . " [١]

إذن فكرة تطهير الأحزاب لم تكن نابعة من لجنة قيادة الثورة إنما ابتدعها الدكاترة الثلاثة وتبنتها لجنة قيادة الثورة بعد إصرار سليمان حافظ الشديد عليها . ويلح هيكل في تأكيد هذه الفكرة حرصاً على عدم تزييف الوعي السياسي فقد نسبت عملية تطهير الأحزاب إلى لجنة قيادة الثورة : " يعني أنا هنا الضباط عندهم أخطاء ما لهاش حدود، لكن لابد أن نحاول ونحن نتكلم هنا عن ما جرى أن نحاول تحديد بالضبط .. لأنه أخطر ما يؤثر على الوعي السياسي والوعي الفكري لشعب إنه تختلط المسائل.. تسيح . " [٢]

ويقول سليمان حافظ في مذكراته : " أعددت بمساعدة بعض معاونيَ من رجال مجلس الدولة مشروع قانون بتنظيم الأحزاب تناقشت فيه مع السنهوري فعارضه من جهة المبدأ معارضة شديدة محتجّاً بأنه وإن كان الدستور لا يمنع من تنظيم الأحزاب على اعتبار أنها نوع من الجمعيات فإن العرف الدستوري قد جرى على عدم تعرض المُشرِّع لها وترك أمر التنظيم إليها وكانت حُجتي أن النظام البرلماني يقوم في جملته على الأحزاب فيصلح بصلاحها ويفسد بفسادها وأن أحزابنا في مصر بسوء سيرتها قد جعلت من نظامنا البرلماني صورة بغير معنى ورسماً بغير روح.. وقعد سليمان حافظ يحكي وطبعاً الكلام اللي بيحكيه ده واصل للضباط وبيحكي لهم وبعدين الآخر

---

(1) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/٨.
(2) نفسه .

استطاع إقناع السنهوري بأن المدخل إلى ضرب الوفد في واقع الأمر هو دعوة الأحزاب إلى تطهير نفسها . " [١]

إذن فكرة تطهير الأحزاب لم تصدر من الضباط إنما الذي خطط لها علي ماهر ودبرها ونفذها هو سليمان حافظ بعد أن أقنع بها السنهوري والضباط الذين كانوا في بداية أمرهم يريدون أن يسلموا الأمور إلى من يختاره الشعب وهو حزب الوفد ويظلوا هم مشرفين فقط على الجيش وينتهي الأمر لكن رغبة الدكاترة الثلاثة في تصفية حسابات قديمة مع الوفد حدت بهم إلى الحيلولة بين وصول الوفد إلى الحكم، وتزيين الحكم في أعين الضباط ، فقد كان حافظ سليمان هو أقرب الناس إلى الضباط وهمزة الوصل بينهم وبين وزارة على ماهر ، وكان الضباط يثقون فيه جداً فهو والسنهوري يمثلان القانون والدستور إلى جانب تاريخهم الوطني المشرف.

وحكاية التطهير بدأت عندما رأى علي ماهر تسابق رجال الأحزاب السابقين في التقرب إلى رجال الثورة ومحاولة كسب ثقتهم ففكَّر في موضوع تطهير الأحزاب ليتخلص من غرمائه القدامى من السياسيين .

ورغم أن فكرة تطهير الأحزاب فكرة علي ماهر إلا أنها صدرت في يوم واحد في شكل بيانين أحدهما صادر من القائد العام ، والآخر لعلي ماهر ليظهر أمام الأحزاب أن قرار التطهير محل اتفاق كل من مجلس قيادة الثورة والوزارة وليس قراره هو وحده نكاية فيهم .

فقد أذاع علي ماهر في ١٠ أغسطس لبياناً خطيراً حَمَل فيه على الأحزاب حملة شعواء وقال إن الشعب يضيق ذراعاً بالأحزاب ، وأن الأحزاب بوضعها الحالي مقضيٌّ عليها ، فإما تنظيم وازدهار ، وإما زوال وانهيار . " [٢]

وفي هذا البيان لم يذكر علي ماهر الموعد المحدد للانتخابات لذا اضطرت قيادة الثورة إلى إذاعة بيان في نفس اليوم بل فور انتهاء بيان علي ماهر تؤكد فيه أن الانتخابات ستجري في شهر فبراير سنة ١٩٥٣ لإعطاء فرصة للأحزاب لتطهير صفوفها تطهيراً كاملاً . [٣]

---

(1) نفسه .
(2) عبد الرحمن الرافعي " ثورة ٢٣ يوليه ١٩٥٢ " مرجع سابق ص ٤٠ .
(3) نفسه ص ٤٠ .

وكان لإذاعة بيانين في نفس الوقت أحدهما من علي ماهر والآخر من قيادة الثورة ما يؤكد نشوء اختلاف بين قادة الثورة ووزارة علي ماهر حول موعد الانتخابات .

ويلخص هيكل – فيلسوف ثورة يوليو– علاقة علي ماهر برجال الثورة فيقول :

" مجموعة استولت على السلطة وهي لا تدري وفيه ناس عُهد إليهم بسلطة التنفيذ ليس لديهم قوة لكنهم يريدون أن يحكموا بشرعية انقلاب وهذه كانت من التعقيدات الشديدة جداً هنا فيه عملية قفز بسرعة إلى الاستيلاء على المفاتيح من رجل يعرف معنى السلطة خابرها (علي ماهر) رجل خبير بالمناورات رجل عنده تصورات برنامج حطه هو حينما حاول أن ينشئ ما أسماه جبهة مصر عنده حاجتين :

الحاجة الأولى: أنه بدأ يحاول يكتشف ماذا يوجد داخل قيادة الجيش؟ وبدأ يعمل صلات بمحمد نجيب عشان يقول له : أنتم عملتم حاجة مهمة جداً وإحنا كلنا جايين بسبب هذا الذي فعلتموه أنتم يوم ٢٣ يوليو فأنا عايز أنسق معاك ومش عاوزك تُفاجأ بأي قرار أنا أتخذه وهنا علي باشا ماهر بدأ يدعو محمد نجيب ويدعو معه بعض ضباطه لإغرائهم عشان يقول لهم : هيعمل إيه وهيتصرف إزاي .

الحاجة الثانية : إنه بدأ يقول لهم إن هو هيدخل في عملية تطهير، ساعات الناس تنسب التطهير إلى ضباط الجيش، هذا لم يحدث، الحقيقة إن علي باشا ماهر – وهذه عناوين الجرائد – هو صاحب فكرة تطهير الدولة لأنه رجل يعرف أن أجهزت الدولة امتلأت برجال الأحزاب فهو جاي وفي ذهنه إنه يطلع ده كله فدخل هو هيطهر جهاز الدولة ، أنتم هتطهروا له الجيش هنلغي الألقاب وبعدين طرحت نفسها بطبيعة الأمور مسألة الوصاية على العرش.. الحقيقة علي ماهر بدأ يلاقي حاجة أقلقته، بدأ يلاقي إن كل الساسة اللي هو عاداهم وعادوه واللي هو أبعدهم وكلهم حاولوا يبعدوه واللي هو تآمر عليهم في مرحلة من المراحل أو هم تآمروا عليه بدأ يلاقيهم جايين بسرعة جايين هاجمين على الضباط دول كلهم اللي جايين وآخرهم مصطفى النحاس .. علي ماهر نافد قوي على الضباط وبيحاول يدخلهم يجرجرهم في واقع الأمر أنتم تطهروا الجيش وأنا هأطهر الدولة وأنا هآخذ كل حاجة وهأرتب . " [١]

مخطط الأطباء الثلاثة لتمزيق الأحزاب

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦/٥/٤.

فور صدور قانون تنظيم الأحزاب شبَّت المعارك داخل كل حزب مما أدى إلى انقسام الأحزاب على نفسها، ولجوئهم إلى ضباط الثورة يحذرونهم من الدكاترة الثلاثة فعلي ماهر بينه وبين الوفد صراع قديم، والسنهوري كان الوفد قد طلب عزله من رئاسة مجلس الدولة في آخر وزارة شكلها الوفد لأنه رجل سياسي وحزبي وهذا يتعارض مع منصبه كرئيس لمجلس الدولة، وقد فشل الوفد في عزله حينئذ، أما سليمان حافظ فهم لا يثقون فيه لأنه ينتمي إلى الحزب الوطني عدو الوفد اللدود . أما عن موضوع الإصلاح الزراعي الذي يحاول علي ماهر عرقلته فهم ليس عندهم مانع من الموافقة عليه من حيث المبدأ، فإذا جاء حزب الوفد إلى الحكم فإنه سيعمل على تحقيق كل رغبات الضباط.

يقول هيكل : " انقسمت كل الأحزاب وبدا كل قسم من هذه الأحزاب يسعى إلى مجموعة من الضباط، الأحزاب بدأت تحس خصوصاً الوفد أن المدنيين الموجودين هم لا يثقوا فيهم، لا يثقوا في علي ماهر بتاريخ طويل ولا يثقوا في السنهوري يعتبروه سياسي وعارفين إنهم كانوا طلبوا عزله في يوم من الأيام ولا يثقوا في سليمان حافظ لأنهم يعلموا إنه حزب وطني، فبدأت كل مجموعة من الفرق المنقسمة والمتنافرة داخل الوفد يطلع كل المكتوم وكل واحدة منهم تدوَّر لها على الطريقة للاتصال مباشرةً بالضباط إذا استطاعت، فؤاد باشا نجح إنه يعمل جسر اتصال عن طريق بعض أقاربه ومنهم البكباشي عيسى سراج الدين راح في بيته وقابل جمال عبد الناصر وكلموه وقالوا له إحنا ليس عندنا مانع الوفد يعمل أي حاجة ويجئ على أساس الموافقة على قانون الإصلاح الزراعي لأنه في ذلك الوقت كان موضوع الإصلاح الزراعي كان هو موضوع الخلاف مع وزارة علي ماهر .. ومن الناحية الثانية علي زكي العرابي باشا وعبد الفتاح الطويل باشا عبد السلام فهمي جمعة باشا حاولوا يلاقوا طريقة للوصول .. الأطراف الثلاثة سواء مجموعة فؤاد سراج الدين باشا أو مجموعة التقليديين علي زكي العرابي، عبد السلام فهمي جمعة، عبد الفتاح الطويل أو مجموعة محمد صلاح الدين.. يقولوا إيه؟ الوفد هيطهر نفسه، كل واحد في ذهنه يشيل مجموعة ثانية من المجموعات المتناقضة معه ولكن كلهم مجمعين على إنه سيبوا لنا النحاس رمز.. رئيس رمزي بس لكن إحنا هنشيل كل الباقين . " [١]

([1]) نفسه بتاريخ ٢٠٠٦//٦/٨.

وهكذا أفلح مخطط الدكاترة الثلاثة في تمزيق الأحزاب وخاصة حزب الوفد الذي انقسم إلى ثلاثة مجموعات متصارعة كل مجموعة تسعى للتخلص من الأخرى بدعوى تطهير الوفد من عناصره الفاسدة .

يقول سليمان حافظ عن لقائه بمحمد صلاح الدين زعيم أحد المجموعات الوفدية المتصارعة : " أخذنا بعد العشاء نتبادل الحديث عن الثورة التي ساقها الله في الساعة الثانية عشر لإنقاذ البلاد من خراب محقق وفي وجوب حمايتها والدفاع عنها بكل عزم لا نتردد في هذا السبيل عن أي بذل أو أي تضحية وقد كنت أعبر لجليسي عن رأيي في هذا المعنى بعبارات حارة منبعثة عن إيمان عميق بما أقول واستطرد الحديث إلى قانون تنظيم الأحزاب فسألني صلاح الدين ماذا يكون موقفي من رئاسة النحاس للوفد وكان هذا الحزب لم يقدم بعد تأسيسه على خلاف سائر الأحزاب قديمها وجديدها، قال إنني لا أبغي رأي وزير الداخلية بل نصيحة صديق، قلت إن كان الأمر كذلك فإني أنصح بعدم تعريض الرجل لهذه التجربة لأن لدى الوزارة أسباباً للاعتراض عليه أمام مجلس الدولة، سألني وهل من خير البلاد أن يجرَّح علناً رجل من أكبر زعمائها ؟ فقلت إن ألم العلاج يشفع له صادق الرغبة في الشفاء .. ويعلم الله أن نفسي لم تنطو على غلٍّ ولكن كرهت لبلادي أن تظل أحزابها على فسادها وأردت لهذه الأحزاب صلاحاً .. " [١]

ولقد أثار الوفديون ضجة حول سليمان حفظ فقد اعتبروه مُعَادٍ لهم . يقول سليمان حافظ : " قام خلاف شديد بيني وبين جمال عبد الناصر وعبد الحكيم عامر ويوسف صديق منصور أصررت فيه على تنفيذ أحكام قانون الأحزاب تنفيذاً تعدل فيه وصممت أذني عن سماع أي كلام آخر في هذه الموضوع " [٢]

ويقول محمد نجيب : " وكان طبيعيّاً أن يشن الوفد في صحفه حملة ضارية ضد قانون تنظيم الأحزاب السياسية وضدنا ، وضد سليمان حافظ ؛ فارتفعت درجة الغيظ داخل صدر سليمان حافظ فاستخدم حقه القانوني في الاعتراض على الرئاسة الشرفية لمصطفى النحاس فأحال الوفد إلى القضاء الإداري لمجلس الدولة .. وتابعنا مثل هذا الجدل في مجلس قيادة الثورة بحضور سليمان حافظ الذي كان مستميتاً في الدفاع عن

([1]) نفسه بتاريخ ٢٠٠٦//٦/٨.

([2]) نقلا عن محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/٨.

قانونه، وكان يسانده في ذلك صلاح سالم، وجمال سالم، وكان جمال عبد الناصر، وعبد الحكيم عامر، ويوسف صديق، وخالد محيي الدين، وأنا نعارضه . وذات صباح قرأت في جريدة المصري بياناً أصدره مصطفى النحاس قال فيه: بسم الله الرحمن الرحيم .

إنني أُعدُّ نفسي دائماً مِلْكاً للشعب، وقد كانت ثقتي في الشعب، وثقته في شخصي طوال حياتي السياسية عوني على الشدائد وظهيري في العيش، وسأظل ما بقي من عمري مِلْكاً لهذا الشعب الوفي، ولن تستطيع قوة أن تُنَحِّني عن هذه المكانة بعد الله جلت قدرته إلا الشعب دون سواه .. والله ولي التوفيق . "

وأثَّر فيَّ البيان تأثيراً شديداً – وأدركت أن مصطفى النحاس سيظل زعيماً شعبيّاً مهما فعلنا به وبحزب الوفد..وأحسست أننا نمشي في الطريق العكسي للديمقراطية، ونبَّهت سليمان حافظ لذلك، لكنه ظل يرد على أخطار الأحزاب، ويروي كل المهازل التي أحاطت بقادتها، وعندما يئست منه عرضت الأمر على مجلس القيادة، لكني فوجئت في المجلس بنقص عدد المعارضين، وارتفاع عدد المؤيدين، فانضم عبد الناصر، وعبد الحكيم إلى المؤيدين لسليمان حافظ، وبقي معي خالد محيي الدين، ويوسف صديق .

ولم أجد مَفَرّاً للخروج من هذا المأزق إلا بالتأكيد على موعد الانتخابات الذي حددناه في فبراير ١٩٥٣ وقلت لمندوبي الصحف في ذلك الوقت : إذا تمَّ تطهير قواعد الأحزاب التي مهما أحاط بقادتها من شبهات، فإنها ولاشك سليمة؛ لأنها في مجموعها تشكل شعبنا العظيم . لكن قبل أن يأتي فبراير ١٩٥٣ كانت هناك كارثة أكبر من تنظيم وتطهير الأحزاب كان هناك قانون جديد لإلغائها." [١]

وهكذا انتهي دور حزب الوفد السياسي أو حسب تقرير الخارجية البريطانية نزل الستار في الفصل الأول من المسرحية على هزيمة ساحقة للوفد، معنويات الحزب منهارة وشك أقرب أصدقاء النحاس في قدرته على تجاوز تلك الصدمة." [٢]

ويسأل السفير البريطاني سير رالف سيفنسون علي ماهر في المقابلة التي تمت في ١٧ أغسطس " إيه نواياكم إزاء الوفد ؟ فيقول له علي ماهر عند ظهور أول علامة

([1]) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٧٠ ، ١٧١.
([2]) نقلا عن محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/٨.

على إحداثه المشاكل فإني لن أتردد في اعتقالهم جميعاً وعلى أي حال فإن سجنهم متوقع الحدوث نتيجة للكسب غير المشروع وفساد الإدارة وهذا يشمل حتى صلاح الدين الذي استولي على قدر لا بأس به من المصاريف السرية عندما كان وزير الخارجية وتكمن الصعوبة.. في أحمد أبو الفتح (صاحب جريدة المصري الوفدية) عنده نفوذ كبير جداً عند ضباط القيادة ." [١]

ويسعى علي ماهر لزعزعة ثقة لجنة قيادة الثورة في أحمد أبو الفتح فيرسل مظروفاً يشتمل على أسماء ثلاثة من كبار الصحفيين الذين يعملون في جريدة المصري كانوا يتقاضون مصاريف سرية من وزارة الداخلية في العهد الملكي البائد وعن هذا المظروف يقول هيكل: " ظرف مقفول فيه كشف المصروفات السرية ويطلع إنه في هذا الكشف في ثلاثة من أفراد طاقم المصري يقبضون مصاريف سرية كل شهر من وزارة الداخلية . " [٢]

كما عمل علي ماهر على التشكيك في ذمة مصطفى النحاس نفسه ففي البرقية التي أرسلها سير رالف سيفنسون لوزارة الخارجية ذكر علي ماهر : " إن النحاس لم يقدم التفسيرات اللازمة لتضخم ثروته منذ عام ١٩٣٩ وعندما طُلبت منه وفقاً لقانون الكسب غير المشروع وإنه الآن مجبر على تقديمها . " [٣]

بهذا تمَّ للدكاترة الثلاثة القضاء نهائيّاً على حزب الوفد عندما استشعروا رغبة مجلس قيادة الثورة في الدعوة لأجراء انتخابات برلمانية وهو ما يعني عودة حزب الوفد إلى الحكم فعملوا على تأجيل الانتخابات لمدة ستة أشهر كفترة انتقالية يعمل فيها قانون انتخابي جديد يكفل عدم وصول الوفد إلى الحكم وتحمَّس علي ماهر لهذه الفكرة .

ويذكر خالد محيي الدين السبب الذي تذرَّع به رئيس مجلس الدولة لتأجيل الانتخابات البرلمانية : " المثير للدهشة حقاً هو أن السنهوري باشا اتخذ من قانون الإصلاح الزراعي ذريعة لضرب أي توجه ديمقراطي . فقد قال : إذا كنتم تريدون كسب الشعب من خلال قانون الإصلاح الزراعي فإن آثار هذا القانون لن تظهر قبل خمس سنوات أو ست سنوات فكيف تسارعون بإجراء الانتخابات في فبراير ؟ وبدأ

([1]) محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/٨.
([2]) نفسه .
([3]) نقلا عن محمد حسنين هيكل برنامج " مع هيكل " الجزيرة نت بتاريخ ٢٠٠٦//٦/٨.

يستحثنا على ضرورة تأجيل الانتخابات لفترة تكفي لضمان اكتساب جماهيرية حقيقية .

ومرة أخرى أصدم فها هو كبير الفقهاء الدستوريين يستخدم قانون الإصلاح الزراعي ذريعة لضرب التوجه الديمقراطي ، وطبعاً كان يجد آذاناً صاغية ونفوساً تتقبل ما يقول بصدر رحب وترحيب شديد . "[١]

وعن قانون تنظيم الأحزاب يقول محمد نجيب الذي صدر القانون في عهد وزارته " وظهر جليّاً بعد ذلك أن هذا القانون لم يكن يستهدف سوى حزب الوفد حزب الأغلبية . وكان ضروريّاً أن يتحمس له سليمان حافظ فقد كان، كما علمت بعد ذلك، عدواً لدوداً لحزب الوفد ولرئيسه مصطفى النحاس بالذات ، بل وللأحزاب السياسية بوجه خاص . "[٢]

***

(1) خالد محيي الدين " الآن أتكلم " مرجع سابق ص ١٨١ ، ١٨٢.
(2) محمد نجيب " كنت رئيسا لمصر " مرجع سابق ص ١٦٩.